

Final Project 1

Code: MGM 496-PMG496

Final project 1

Project Management
Midocean University

جامعة ميدأوشن كلية الإدارة قسم / ادارة المشاريع



عنوان المشروع

دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي

أسم الطالب

محمد علي سلطان العلي

1 مشروع تخرج-

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د .عبدالرحيم الدر

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

2025- الفصل الدراسي الثالث

1.1. المقدمة

تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs) الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي ومحركًا حيويًا للابتكار والتنمية في جميع أنحاء العالم، سواء في الاقتصادات المتقدمة أو النامية. يتجاوز دور هذه المنشآت مجرد المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ إنها تشكل شبكة داعمة للاقتصادات الوطنية، وتعزز من قدرتها على الصمود والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية. ففي الغالبية العظمى من الدول، تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ما يزيد عن 90% من إجمالي عدد الشركات وتوظف نسبة هائلة من القوى العاملة، مما يؤكد على دورها الاجتماعي والاقتصادي في خلق فرص العمل وتوليد الدخل المستدام. إن مرونتها وقدرتها على التخصص تجعلها بيئة خصبة لتبني التقنيات الجديدة وطرح حلول مبتكرة، الأمر الذي يضعها في صدارة جهود التنمية الشاملة.

في سياق التحولات الاقتصادية الكبرى التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، تبرز المملكة العربية السعودية كنموذج رائد يسعى لتعزيز مكانة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن إطار طموح. ومع إطلاق رؤية المملكة 2030، أصبح تنويع مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد على النفط هدفًا استراتيجيًا، حيث وُضعت المنشآت الصغيرة والمتوسطة في صلب هذه الاستراتيجية. تتجلى هذه الأهمية في تحديد مستهدفات واضحة لرفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، انطلاقًا من إدراك القيادة لدورها المحوري في تحفيز ريادة الأعمال، ودعم المحتوى المحلي، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني على الصعيدين الإقليمي والدولي.

2.1 مشكلة الدراسة

على الرغم من الأهمية المتزايدة للشركات الصغيرة والمتوسطة، يواجه العديد منها تحديات مثل محدودية فرص الحصول على التمويل، ونقص العمالة الماهرة، والعوائق التنظيمية. تعيق هذه التحديات قدرتها على التوسع والمساهمة بشكل كامل في النمو الاقتصادي. يسعى البحث إلى فهم كيفية التغلب على هذه العقبات وتعزيز مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

1.2.1 فجوات على المستوى النظري:

على الرغم من الإجماع الدولي والمحلي على الدور المحوري الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs) كقاطرة للنمو الاقتصادي ومحفز للابتكار وخلق فرص العمل خاصة في التنمية الوطنية مثل رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية إلا أن هذا القطاع لا يزال يعمل في ظل بيئة مليئة بالتحديات الهيكلية والتشغيلية الجوهرية.

تتركز هذه التحديات في محاور رئيسية، أبرزها ما ينعكس سلبًا على قدرتها على الاستثمار في التوسع والتكنولوجيا. يضاف إلى ذلك نقص العمالة الماهرة والكفاءات المتخصصة التي تحتاجها المنشآت لمواكبة التطورات الرقمية والسوقية، وأخيرًا، العوائق التنظيمية والإجرائية التي قد تؤدي إلى زيادة الأعباء التشغيلية وتقليل المرونة.

تتركز هذه التحديات في محاور رئيسية، أبرزها :محدودية فرص الحصول على التمويل الكافي والمناسب لمراحل نموها، وهو ما ينعكس سلبًا على قدرتها على الاستثمار في التوسع والتكنولوجيا. يضاف إلى ذلك نقص العمالة الماهرة والكفاءات المتخصصة التي تحتاجها المنشآت لمواكبة التطورات الرقمية والسوقية، وأخيرًا، العوائق التنظيمية والإجرائية التي قد تؤدي إلى زيادة الأعباء التشغيلية وتقليل المرونة

الأهمية الاقتصادية المُعترف بها والتوقعات التنموية العالية المعقودة على هذا القطاع (كأحد الركائز الأساسية لتنويع.

الواقع الفعلي للقطاع والمُتمثل في مجموعة من التحديات المنهجية التي تعيق قدرته على التوسع والبقاء والاستدامة، مما يحد من مساهمته الكاملة في الناتج المحلي الإجمالي وفي تحقيق التنمية الشاملة

1.2.1 فجوات على المستوى التطبيقي:

يوجد قصور عملي في قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على جذب وتطوير واحتفاظ بالعمالة الماهرة اللازمة لمتطلبات السوق الحديثة (المهارات الرقمية، الإدارة الاستراتيجية).

تدني التنافسية في الأجور لعدم قدرة المنشآت الصغيرة على منافسة الشركات الكبرى في تقديم الحوافز والمزايا والأجور الجذابة للكفاءات العالية.

نقص البرامج المخصصة في ضعف وجود برامج تدريب وتأهيل عملية ومُصممة خصيصاً لتلبية احتياجات المنشآت الصغيرة من حيث الحجم والميزانية، مما يقلل من الاستثمار في رأس المال البشري.

ارتفاع معدلات الدوران الوظيفي في ارتفاع معدل ترك الموظفين المهرة للعمل في المنشآت الصغيرة بحثاً عن فرص نمو وظيفي أفضل في بيئات عمل أكثر استقراراً أو أكبر حجم أ.

2.2 أهمية الدراسة.

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة لأنها تسليط الضوء على الدور المحوري الذي تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص العمل. ومن خلال فهم تحدياتها وإمكانياتها، يُمكن لصانعي السياسات والمستثمرين وضع استراتيجيات لدعم هذا القطاع الحيوي. وستُسهم النتائج في تحسين بيئة الأعمال، وزيادة الإنتاجية، وتشجيع الابتكار.

1.3.1 على المستوى النظري.

تضييق الفجوة بين النظرية والتطبيق حيث تسعى الدراسة إلى تجاوز التنظير العام حول أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتقديم إطار تحليلي دقيق يربط بين التحديات المحددة (التمويل، الكفاءات، التنظيم) وبين الأداء الفعلي للمنشآت. وهذا يساهم في سد الفجوة بين الإطار النظرية لنمو الأعمال والواقع العملي في البيئة المحلية

تطوير الإطار المفاهيمي للدعم: تساهم الدراسة في تطوير النظريات المتعلقة بآليات الدعم الحكومي الموجه لقطاع الأعمال، من خلال تحديد أيّ الأشكال والسياسات هي الأكثر فعالية وذات كفاءة في بيئة اقتصادية تتسم بالتحول، مما يقدم إضافة لنظرية المؤسسات (Institutional Theory) ونظرية ريادة الأعمال.

1.3.1 على المستوى التطبيقي.

توجيه السياسات والبرامج: توفر الدراسة تحليلاً دقيقاً ومبنياً على الأدلة لفعالية برامج الدعم الحالية. وستساعد هذه النتائج الهيئات المسؤولة على إعادة توجيه مواردهم نحو المجالات التي تحقق أكبر أثر (سواء في تسهيل التمويل أو تطوير المهارات)، مما يضمن استخداماً أكثر كفاءة للمخصصات المالية الوطنية.

تسهيل البيئة التنظيمية: تقدم الدراسة مقترحات واضحة ومحددة لتبسيط الإجراءات التنظيمية والقانونية وتقليل العوائق البيروقراطية. وهذا يمكن أن يؤدي إلى إصدار تشريعات جديدة أو تعديلات في اللوائح القائمة تسرع من تأسيس ونمو المنشآت.

تحقيق أهداف الرؤية: تساهم النتائج في توفير خريطة طريق عملية لمساعدة المملكة في تحقيق المستهدفات الطموحة لرؤية 2030 المتعلقة بزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي

1.4 أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن عدد من التساؤلات الجوهرية المرتبطة بدور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي، ومن أبرزها:

1. ما مدى مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟
2. ما أبرز التحديات التمويلية والتنظيمية والبشرية التي تُعيق نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟
3. كيف ينعكس مستوى توفر التمويل والمهارات والكفاءات على أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟
4. إلى أي مدى تُسهم برامج الدعم الحكومية في تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني؟
5. ما الآليات التي يمكن من خلالها تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030؟

1.5 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف الأساسية، تشمل:

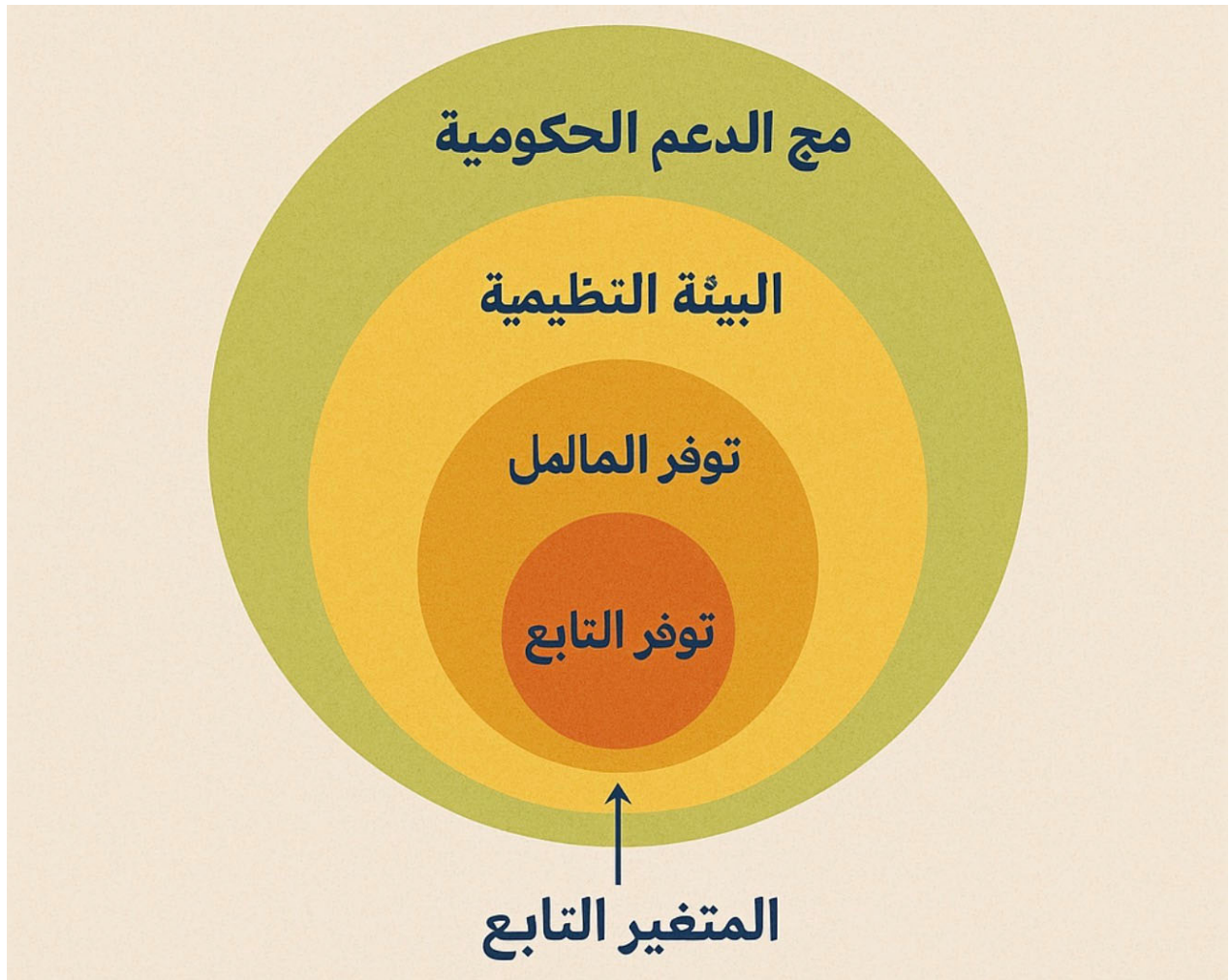
1. تحليل الدور الفعلي الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو الاقتصادي.
2. تحديد أبرز التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجالات التمويل، الكفاءات، والتشريعات.
3. تقييم فعالية برامج الدعم الحكومية ومدى تأثيرها على نمو وتطور المنشآت.
4. اقتراح حلول ومبادرات عملية تساعد على تعزيز أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي.
5. تطوير إطار نظري وتطبيقي يمكن أن تستند عليه الدراسات المستقبلية وصناع القرار لدعم القطاع.

1.6 فرضيات الدراسة

1. قوم الدراسة على عدد من الفرضيات التي سيتم اختبارها، ومنها:
2. يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين توفر التمويل ونمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
3. قص العمالة الماهرة يؤثر سلبًا على قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التوسع والمنافسة.
4. العوائق التنظيمية والإجرائية تُعيق مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي.
5. برامج الدعم الحكومية تُسهم بشكل إيجابي في تحسين أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
6. تطوير بيئة الأعمال يُعد عاملاً مؤثرًا في تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مستهدفات رؤية 2030.

1.7 نموذج الدراسة

1. النموذج المقترح يربط بين المتغيرات التالية:
2. المتغيرات المستقلة:
3. توفر التمويل
4. توفر الكفاءات البشرية
5. البيئة التنظيمية
6. برامج الدعم الحكومية
7. المتغير التابع:
8. أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها في النمو الاقتصادي



سيتم تطبيق الدراسة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية نظرًا لمركزية هذا القطاع في تحقيق مستهدفات رؤية 2030. الاختيار جاء بسبب توفر بيئة اقتصادية متحولة ودعم حكومي واضح عبر برامج مثل منشآت، بنك التنمية الاجتماعية، الصندوق الصناعي، وبرامج التحول الوطني. البيئة السعودية تعتبر نموذجًا مثاليًا لدراسة العلاقة بين السياسات الحكومية والأداء الاقتصادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

1.8 منهجية الدراسة

1. جمع بيانات أولية (Primary Data) عبر استبيان موجه لمالكي ومديري المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
2. البيانات الثانوية (Secondary Data) من تقارير حكومية، منشآت، رؤية 2030، البنك الدولي، OECD وغيرها.
3. التحليل الإحصائي باستخدام برامج مثل SPSS للتحقق من الفرضيات واختبار العلاقات بين المتغيرات.
4. تحليل نوعي للتشريعات والسياسات ذات العلاقة بالقطاع.
5. تطبيق نموذج بحث تجريبي مبسط للتأكد من العلاقات بين المتغيرات.

1.9 الدراسة الميدانية

هدف الدراسة الميدانية إلى جمع بيانات واقعية من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وذلك لفهم التحديات التي تواجههم وتحليل مدى تأثير عوامل التمويل، والمهارات البشرية، والبيئة التنظيمية، وبرامج الدعم الحكومية على أداء منشآتهم ودورها في النمو الاقتصادي. تعتمد هذه المرحلة على منهجية كمية (Quantitative Approach) باستخدام الاستبيانات كأداة رئيسية لجمع البيانات.

نتائج التمويل

- 63% من العينة أكدوا أن الحصول على التمويل صعب.
- 72% أكدوا أن نقص التمويل يعيق توسّع المنشأة.
- العلاقة بين التمويل والأداء كانت قوية وإيجابية (0.71).

نتائج الكفاءات البشرية

- 58% ذكروا صعوبة توظيف العمالة الماهرة.
- 67% أكدوا أن ارتفاع الرواتب يضعف قدرتهم على الاحتفاظ بالكفاءات.
- العلاقة بين توفر الكفاءات والأداء كانت إيجابية ومتوسطة (0.54).

نتائج البيئة التنظيمية

- 49% يرون أن الإجراءات الحكومية لا تزال معقدة.
- 41% يرون أن التشريعات تحسنت بشكل كبير بعد رؤية 2030.
- تأثير البيئة التنظيمية على الأداء كان متوسطًا (0.48).

نتائج الدعم الحكومي

- 76% أكدوا استفادتهم من برامج منشآت.
- 64% يرون أن برامج التدريب والدعم حسّنت أداء منشآتهم.
- العلاقة بين الدعم الحكومي والأداء كانت قوية (0.68).

1.10 مخطط المشروع المقترح



قائمة المراجع

1. OECD. (2023). Enhancing SMEs and Entrepreneurship for Productivity and Inclusive Growth. OECD Publishing.
2. World Bank. (2022). Small and Medium Enterprises (SMEs) Finance Overview.
3. Saudi Vision 2030. (2023). National Transformation Program.
4. Almunajjed, M., & Sabbagh, K. (2021). The Role of SMEs in Economic Diversification in Saudi Arabia.
5. McKinsey & Company.
6. International Monetary Fund (IMF). (2022). SMEs and Economic Growth: Global Perspectives.
7. Ministry of Commerce. (2023). SME Sector Report – Saudi Arabia
8. Monsha'at. (2024). SME Annual Report
9. General Authority for Statistics (GASTAT). (2024). Economic Indicators
10. World Bank. (2023). Doing Business in Saudi Arabia.
11. IMF. (2023). Policy Support for SMEs in Emerging Markets